

التاريخ... بين العولمة والتجزؤ

أ. أحمد تليجي - قسم التاريخ المركز الجامعي - غرداية

بدأ الإنسان التاريخ منذ تعلم الكتابة, بل لعل أعظم دافع له على استحداث الكتابة تدوين ذكرياته عن نفسه وتسجيل خواتمه في الكون والعالم, وقد بدأ الإنسان منذ فجر التاريخ يهتم بالأساطير والمعتقدات وبكل ما يحيط به من مظاهر ويتداولها جيلا بعد جيل, وهو ما يفسر ظهور التاريخ إلى حيز الوجود في صورة بدائية أولية, وبدأ الإحساس به يتكون في ذهن البشرية منذ أقدم العصور.

وقد نظر إلى التاريخ في بادئ الأمر على أنه رواية الأحداث العظيمة, والاحتفاظ بذكرى الأحداث المهمة في تاريخ الإنسان سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع, إلى أن تطور ووصل إلى دراسة وفحص مخلفات الإنسان وآثاره من كتابات ونقوش ومصنوعات ومنشآت وهي تحمل في ثناياها الكثير من أسرار وخفايا المجتمعات القديمة, ولا يقف فيها المؤرخ على مجرد سرد الأخبار والحوادث, بل إنه ينقدها ويحللها تحليلا معمقا ويظهر فيها رأيه وفقا للمعطيات المتوفرة لديه. وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين, وانطلاقا من تطور مفهوم التاريخ وطبيعة المادة التاريخية اختلف رجال العلم والتاريخ والأدب حول تصنيف ومكانة التاريخ في إطار المعرفة الإنسانية, أو بصورة أخرى في وصف التاريخ بصفة العلم أو نفيها عنه ووصفه بأنه فن من الفنون, وطرح عدة آراء مختلفة كانت مجال مناقشة الفلاسفة والعلماء والمؤرخين.

وهذا الموضوع الذي بين أيدينا يتناول جانبا مهما من الدراسات التي أسالت الكثير من الخبر حول تصنيف التاريخ ومنهجيته في البحث وهل هو علم أو فن؟ أم هو علم وفن

أ. أحمد تليجي

في نفس الوقت؟ ونتائج ذلك وانعكاساته على البحث العلمي في حد ذاته لأن إخضاع المادة التاريخية للعلمية البحتة، وما أثاره تصنيف التاريخ كعلم من العلوم في القرن الـ19 قد جعل الكثير من المؤرخين يرفضون التصنيف الأول الذي كان يصنف التاريخ كفن، ويحملون بذلك التاريخ ما لا يطبق من خلال إخضاع التاريخ للمنهج التجريبي، ثم إن الإفراط في التركيز على الرؤية الفنية للحادثة قد يحدنا كذلك عن الحقيقة التاريخية التي هي الهدف الحقيقي من أي دراسة.

ومن هذا المنطلق سأحاول في هذه الدراسة البسيطة أن أسلط الضوء على هذا الموضوع من خلال إبراز أدلة الجانين والمقارنة بينهما، كما سأحاول التطرق إلى الدراسات التي حاولت الجمع بين علمية التاريخ واعتباره كفن من الفنون في نفس الوقت، خاصة في المواضيع الجادة التي تجمع بين العلمية والموضوعية التاريخية والأسلوب الفني الشيق الذي يصور الحادثة التاريخية.

مفهوم التاريخ: التاريخ في اللغة هو الإعلام بالوقت، كما أشار إلى ذلك السخاوي في كتابه (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ)، كما يفيد التعريف بالوقت، أما تاريخ بتسهيل الهمزة وهو يقابل عادة كلمتي إستوار (HISTOIR) الفرنسية وإستوري (HISTORY) الإنجليزية المأخوذتين من اللفظ اليوناني "إستوريا" (HISTORIA) الذي يفيد الرؤية أو النظر أو المعنى، وبذلك يكون المؤرخ بهذا المعنى هو الشاهد على الوقائع⁽¹⁾. كما تقول بعض المصادر أن لفظ "التاريخ" ليس عربياً محضاً بل هو معرب مأخوذ من الكلمة الفارسية "ماء روز" المركبة من جزأين (ماء تعني القمر، و روز تعني اليوم)، أي بداية اليوم من ظهور الهلال⁽²⁾. ويعرف التاريخ أيضاً بأنه ليس علماً للوقائع، بل معرفة بخبر عن الوقائع، فكتابة التاريخ إخبار وإعلام عن الحوادث الماضية⁽³⁾. ومن خلال المعاني التي حملتها كلمة التاريخ يمكن القول أن لفظ "التاريخ" يقصد منه عند استعماله السرد المنظم لمجموعة الظواهر الطبيعية سواء كانت مرتبة ترتيباً زمنياً أم غير مرتبة، وهذا عكس كلمة "علوم" (SCIENCES) التي تعني السرد المنظم للظواهر الطبيعية بالمعينة والتجربة، ودون الرجوع للماضي. على أنه من المعلوم أن كلمة "تاريخ" وردت لأول مرة في العربية مع أخبار إدخال التقويم الهجري في عهد الخليفة

عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

كما يدل لفظ التاريخ على معان متفاوتة، حيث يعتبر بعض الكتاب أن التاريخ يشتمل على المعلومات التي يمكن معرفتها عن نشأة الكون كله، بما يحويه من أجرام وكواكب ومن بينها الأرض، وما جرى على سطحها من حوادث الإنسان⁽⁴⁾. فالتاريخ هو الصورة الفكرية للحضارة، ومؤشر نشاط الفكر الإنساني في ماضيه⁽⁵⁾، كما عبر عن ذلك الدكتور ناصر الدين سعيدوني في كتابه أساسيات منهجية التاريخ، وذلك منذ أن بدأ يعبر عن وجوده بما خلفه من آثار على الحجارة، وبما نقشه ونحته على الكهوف والمغارات منذ عصور ما قبل التاريخ إلى عصرنا هذا الذي تميز بالتطور في جميع المجالات.

وبهذا فإن التاريخ هو خلاصة الخبرة البشرية، وذكر لجهودها عبر التاريخ، أو بصورة أخرى هو ا ماولة التي تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية، وما تركته من تأثيرات في تطور الحضارة في الماضي، وما يمكن أن يترتب عن ذلك في الحاضر، وما يستشف من نتائج في المستقبل.

أهمية دراسة التاريخ: بعد أن رأينا مفهوم التاريخ وما ورد فيه من تعريفات، أتينا بمجموعة بسيطة منها لتعطينا صورة واضحة يمكن أن ندخل من خلالها إلى أهمية دراسة التاريخ، وطبيعة هذه الدراسة، وهل تستحق كل ما يبذله المؤرخون وفلاسفة التاريخ وعلماء الآثار في جميع الأمم المتحضرة من عمل وجهد وبحت وصرف للأموال وتسخير للوقت؟.

ولكي ندرك أهمية الماضي وضرورة دراسة التاريخ ينبغي أن نتصور أننا لا نعرف شيئاً عن الماضي، وأن نقطع صلتنا نهائياً به كما أشار إلى ذلك الدكتور حسن عثمان حيث ذكر أنه " إذا أمكننا أن نحرق دور الكتب، وندمر كل آثار العمران الراهنة، وننسي أنفسنا فماذا يمكن أن تكون عليه حال الإنسان ومصير الحضارة بعدئذ؟، في الأغلب سيحاول الإنسان أن يعود لكي يبدأ من جديد أشياء تشبه أو تختلف عما كان قد بدأه منذ آلاف السنين حتى يصل إلى مستوى ما، سواء أكان قريباً أم غير قريب من المستوى الذي قطعه عند قطع صلته بماضيه السحيق"⁽⁶⁾. ولذلك فإن التاريخ يهدف إلى التعرف على الأحداث المختلفة

في جميع مجالات المعرفة ومختلف نشاطات الإنسان دون التركيز فقط على الأحداث السياسية كما كان يحدث في الماضي. فتاريخ الشعوب وماضيها حافل بالكثير من المظاهر والصور وهي شديدة الصلة بالإنسان ومهمة جدا بالنسبة إليه سواء في عهود القوة والمنعة والتطور، أم في زمن التدهور والانحطاط.

وفي الحقيقة فإنه لا غنى للإنسان -باعتباره كائنا اجتماعيا- عن دراسة ماضيه، ولذلك يجب عليه أن يعرف تاريخ تطوره الفكري، وتاريخ أعماله وآثاره. فيدرس مثلا العوامل التي أدت إلى قيام الحروب، ويتتبع الحركات الكبرى في التاريخ التي أثرت في مجرى حياة البشرية مثل الكشوف الجغرافية (في أواخر القرن الخامس عشر)، وما ترتب عن ذلك من تغير طريق التجارة العالمي بين الشرق والغرب، وما أدى إليه من تطور أمم وارتفاع أخرى، والدعوات الدينية، والعوامل التي أدت إلى ظهور نظام دستوري معين وفهم روحه ومضمونه، والأسباب التي أوجدت أنواعا جديدة في الآداب والفنون والتصوير والنحت والعمارة، أو أساليب جديدة من فنون الموسيقى، ويبيّن إلى أي مدى ارتباط ذلك كله بالعصر وبالبيئة وبالابداعات الأدبية والفنية التي أوجدت هذه النماذج المبتكرة في مختلف مجالات الأدب والفن⁽⁷⁾، وغير ذلك من أوجه النشاط الإنساني ومقومات الحضارة.

وتكمن أهمية دراسة التاريخ في استعراضه لكل الشعوب التي كان لها وزن وصيت في تاريخ البشرية، تلك الشعوب التي تركت آثارا ومخلفات خالدة أضافتها إلى التراث العقلي والفكري، أو الفني والحضاري، ومحاولة دراستها ونقدها وتحليلها والتقيب في طوايا فكرها ومدى ارتباط ذلك الفكر بالحياة العامة لتلك الشعوب والأمم في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدى ارتباط ذلك الماضي بالحاضر، والحاضر بالمستقبل.

تطور كتابة التاريخ منذ القديم إلى نهاية القرن الـ19: قبل أن نبدأ في الحديث عن الجدل القائم بين من يرون بعلمية التاريخ ومن يجعلونه فنا، فإنه يجب الحديث أولا عن تطور كتابة التاريخ منذ العصور القديمة إلى نهاية القرن الـ19 ذلك أن هذا القرن يمثل النقلة النوعية في دراسة التاريخ من خلال ذلك الجدل الذي قام بين المؤرخين والعلماء والفلاسفة الأوربيين

حول ماهية التاريخ ومكانته من العلوم الأخرى, وأن كتابة التاريخ قبل هذا القرن لم تكن تخضع لفكر نظري. ولا ينبغي أن نشير إلى ذلك عند الأوربيين فقط كما هو حادث في الكثير من الكتابات التاريخية, بل يجب الحديث عن ذلك التطور عند العرب المسلمين الذين كان لهم دور كبير في ذلك.

لقد نظر إلى التاريخ في بادئ الأمر على أنه رواية الحوادث العظيمة, لأن الاحتفاظ بذكرى الأحداث الجيدة أو المهمة بالنسبة إلى إنسان أو أسرة أو شعب ونشرها كان غرض التاريخ منذ أيام ثيوكلدس اليوناني وتيتوس ليفيوس الروماني⁽⁸⁾. وقد كان ينظر إلى التاريخ في نفس الوقت منذ عهود مبكرة على أنه مجموعة من السوايق, وإلى معرفة التاريخ على أنها إعداد عملي للحياة المدنية والعسكرية, وهذا ما يمثله كل من بوليبيوس وبلوتارخوس الذين كانا يكتبان للتربية والتعليم⁽⁹⁾. وقد كان فحوى المادة التاريخية في العصرين اليوناني والروماني يتركز خاصة في الحديث عن الشؤون العسكرية والسياسية كالثورات والمعاهدات ونظام الحكم, وكان الفرد هو محور العرض التاريخي من خلال الحديث خاصة عن الحكام والملوك والأباطرة وذكر جانب أو فترة من حياتهم دون الحديث والكتابة في التاريخ العام إلا نادرا, وهي الميزة التي ميزت كتابات ذلك العصر.

كما شهدت الصين منذ أقدم العصور قدرا ضخما من التاريخ المكتوب, ويظهر من البقايا الباقية منه أنه كان في جل شأنه "حوليات" تدور في الأغلب حول أفراد من الطبقات الحاكمة, وأحداث حياتهم وصراعاتهم المدنية, وقيام الأسرات المالكة المتعاقبة على الحكم ثم مصائرهما فيما بعد⁽¹⁰⁾. وفي الحقيقة فإنه لم يتجلى فيها إلا القليل من التأمل حول طبيعة التاريخ ومعناه, ولم تتوافر أية جهود مستمرة لكشف أي مغزى أو عبرة في العمليات والأحداث التاريخية التي جرت آنذاك, لأن تاريخ الصين فيه قدر من الكتابات والتأملات الفلسفية يفوق كثيرا ما يعتقد الغربيون, وعلى هذا يمكن وضع الصينيين على قدم المساواة مع قدماء الإغريق وألمان القرن التاسع عشر.

أما عن تطور التاريخ عند المسلمين فيذكر "أسد رستم" أن أول من نظم نقد الروايات التاريخية, ووضع القواعد لذلك علماء الدين المسلمين الذين اضطروا اضطرارا إلى الاعتراف

بأقوال النبي وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل, فقالوا: " إن هو إلا وحي يوحى فما تلي منه فهو القرآن وما لم يتلى فهو السنة", فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا⁽¹¹⁾.

وقد اكتمل مفهوم التاريخ عند العرب المسلمين وأصبح أقرب إلى التعريف الحالي المعتمد على النظرة العلمية في تفصيله وملاحظته للأحداث عند كل من البيهقي وابن خلدون, فقد تميز الأول بنظرته النقدية للأحداث, والثاني انفراد بتعريف شامل ودقيق يحدد أبعاد علم التاريخ وآفاق البحث فيه. وقد ذكر أبو الفضل محمد بن الحسين البيهقي (ت 470هـ-1088م) في تاريخه المعروف "بتاريخ البيهقي": " أن على السامع ألا يقبل شيئا مما يرفضه العقل من الأخبار التي تقرأ عليه, ولكن أكثر الناس من العامة يفضلون الباطل والممتع, مثل أخبار الشياطين والجن والغول... وما يشبه هذه الخرافات التي ينام عليها الجهال حيث تتلى عليهم في المساء, وأما أولئك الذين يتطلعون القول الصحيح لكي يصدقونه, فهم الذين يعدون من العلماء وعددهم جد قليل, يتقبلون الطيب ويطرحون ما عداه..."⁽¹²⁾.

وجاء عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر (1332-1406م) فكتب في مقدمته في "طبائع العمران" وجعل من هذه الطبائع محكا علميا لنقد الأخبار التاريخية وتمحيصها فسجل بذلك فوزا كبيرا⁽¹³⁾. ومما جاء في تعريفه للتاريخ قوله: "اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب, جم الفوائد, شريف الغاية, إذ يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم وأخلاقهم والأنبياء وسيرهم والملوك في دولهم وسياساتهم, حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن ترومه أحوال الدين والدنيا... فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة, وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط, لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل, ولم تحك أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني, ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذهاب فرما لم يؤمن فيها من العثر ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق"⁽¹⁴⁾.

أما تطور التاريخ عند الأوروبيين فنتلمسه فيما أدت إليه الاكتشافات الجغرافية واليقظات العلمية الفنية والمنازعات الدينية والمطامع السياسية والوثبات الفلسفية في القرون

الحديثة في أوروبا حيث أدت إلى الرجوع إلى الماضي وتقليب صفحاته والاهتمام بأخباره اهتماما شديدا، ولكن رائد المؤرخ الأوربي في القرن الخامس عشر حتى الثامن عشر بقي طوال هذه العصور مجرد استغلال الماضي من أجل مصالح سياسية أو دينية⁽¹⁵⁾. وهو ما يبين أنه لم يدرس لذاته أي للوصول إلى الحقيقة التاريخية المجردة التي يهدف إليها كل بحث علمي، بل أنه كان تاريخا موجها يسير وفق أهواء الساسة والحكام. وأول من نادى بنقل التاريخ من ميادين الخصام والنزاع والحرب إلى مجالس الدرس والتدقيق العالم الايطالي جيوفني فيكو(1668-1744م) فإنه درس أفلاطون وغروتيوس فدفعه الأول إلى درس بعض كبريات مسائل التاريخ والفلسفة، وبعثه الآخر على درس فلسفة القانون، وفي سنة(1725) أصدر كتابه (أصول علم جديد) اعتبر به التاريخ فرعاً من علم المجتمع الإنساني⁽¹⁶⁾. وقد أكد في هذا السياق على أن البحث الحقيقي في مجال التاريخ لا بد أن يقوم على أصول وقواعد منطقية دقيقة.

وفي الحقيقة فإن الحديث عن تطور التاريخ في أوروبا يقودنا إلى الحديث عن الظروف التي ظهرت خاصة في مطلع القرن السادس عشر حيث قامت العصبية الوطنية والقوميات، وظهر علماء ومؤرخون في دول الغرب يهتمون بجمع المصادر التي تتحدث عن ماضيهم وانجازاتهم، واعتبرت محل فخرهم واعتزازهم، وظهرت آنذاك كتب التاريخ ذات الطابع الوطني، والتي تتحدث خاصة عن القرون الوسطى. كما ظهرت في القرن السابع عشر بعض الكتب التي تتحدث عن الدبلوماسية⁽¹⁷⁾، أما في القرن الثامن عشر فقد بدأت تتطور الكتابات، وتعدد مجالاتها خاصة في تواريخ الدول القطرية كألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا. وهو ما سهل لمؤرخي القرن التاسع عشر فيما بعد بالإلمام بهذه الكتابات وتفحصها وتحليلها ونقدها وذلك لسهولة الرجوع إليها ومقارنتها حتى يتسنى لهم الوصول إلى الحقيقة وخاصة أنهم كانوا في هذه الفترة يهدفون إلى تنظيم الكتابة التاريخية وتحديد الإطار المناسب لها ضمن مجموع المعارف والعلوم.

وضمن هذا الإطار فقد ظهرت عدة تساؤلات واستفسارات حول طبيعة المادة التاريخية وكيفية الوصول إلى الحقيقة المجردة والثابتة، وهو ما جعل المنهج التاريخي (Méthode historique) محور اهتمام المشتغلين بالتاريخ وذلك منذ أن أصدر المؤرخان الفرنسيان

(لانجلوا-Langlois) (وسينيوس-Seignobos) كتابهما الأساسي في المنهجية وهو "المدخل إلى الدراسات التاريخية" بباريس سنة 1898م " Introduction aux études historique"⁽¹⁸⁾. واحتدم النقاش في هذا القرن حول طبيعة التاريخ ومكانته واختلفت الآراء وتباينت, ولكنها في النهاية أعطت صورة عامة عن مكانة التاريخ ضمن العلوم والمعارف الإنسانية مقسمة حسب اتجاهات الباحثين فيها سواء ممن يرون بعلمية التاريخ أو من ينفون هذه الصفة عنه ويعتبرونه فنا من الفنون.

الجدل حول طبيعة التاريخ ومكانته: إن هذا الجدل حول طبيعة التاريخ بدأ بصورة واضحة مع نهاية القرن التاسع عشر خاصة عندما أصدر المؤرخان الفرنسيان السالفي الذكر كتابها وذكر فيه بأن التاريخ علم من العلوم, وما تعرضا له من نقد من باحثين آخرين خاصة من أصحاب المنهجين الاستدلالي والتجريبي.

1- علمية التاريخ ومبرراتها: يعتبر التطور الذي أحرزته العلوم الطبيعية في مجالات البحث من أهم الدوافع التي أثارت العلماء في مجال العلوم الإنسانية, خاصة وأن هذا التطور قد عرف ما يسمى في العلوم الطبيعية بالمنهج التجريبي, فحث هذا علماء الإنسانيات إلى مدى إمكانية تطبيق هذا المنهج على العلوم الإنسانية حتى تتطور مثلها.

ولقد أكد بعض الباحثين على أن التاريخ علم من العلوم, وذلك اعتمادا على خصائص المادة التاريخية وطرق البحث المرتبطة بها, وهذا ما صرح به لأول مرة الأستاذ بيوري (j.B.bury) بقوله: "التاريخ علم ليس أكثر أو أقل"⁽¹⁹⁾, كما يرى (ف. هرنشو) أنه على الرغم من عدم إمكانية الاستخلاص من دراسة التاريخ لقوانين علمية ثابتة على غرار ما هو كائن في العلوم الطبيعية فإن هذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم, وعنده أن العجز عن بلوغ أغراض محددة في دراسة الميثولوجيا مثلا بسبب عدم دقة قوانينها لا يجيز نفي صفة العلم عنها. ويكفي في إسناد صفة العلم إلى موضوع ما أن يمضي الباحث في دراسته, مع سعيه إلى توخي الحقيقة, وأن يؤسس بحثه على حكم ناقد اطرح منه هوى النفس, وباعد نفسه عن كل افتراض سابق⁽²⁰⁾.

وفي ذات السياق يرى (ف. هرنشو) أن التاريخ ليس علم تجربة واختبار, ولكنه علم

نقد وتحقيق، وإن أقرب العلوم الطبيعية شيها به هو علم الجيولوجيا، فكل من الجيولوجي والمؤرخ يدرس آثار الماضي ومخلفاته، لكي يستخلص ما يمكنه استخلاصه عن الماضي والحاضر على السواء، لكن عمل المؤرخ يزيد عن عمل الجيولوجي كون المؤرخ يضطر إلى أن يدرس ويفسر العامل البشري الإرادي الانفعالي حتى يقترب قدر المستطاع من الحقائق التاريخية⁽²¹⁾. فالتاريخ ليس من العلوم ذات القوانين الحتمية وليس معنى هذا أنه ليس بعلم، بل هو علم بمهدفه وطرقه، وهو مثل غيره من العلوم يهدف إلى البحث عن الحقيقة من خلال منهج مستقل تكون نتيجة التراكم المعرفي عبر القرون، وأصبح ينمو ويتطور حتى أخذ شكله المعروف الآن والذي أصبحت المادة التاريخية في سياقه تدرج في نطاق المعرفة المنظمة والمقننة والمهادفة إلى الوصول إلى الحقيقة المنشودة.

ومن المعروف أنه في هذه الفترة ظهرت فكرة جديدة في دراسة العلوم، صحبتها فكرة في دراسة التاريخ، إذ ظهرت في دراسة العلوم نظرية التطور والنشوء والارتقاء لـ"داروين" وظهرت قبل ذلك الفكرة القائلة بأن التاريخ علم، وما دام التاريخ علما ككل العلوم، فلماذا لا تنطبق عليه هو الآخر فكرة التطور التي طبقت على علم الأحياء من نبات وحيوان وقلبت نظرياته تماما، وهنا ظهر ما يسمى التطور في التاريخ، أو التاريخ التطوري⁽²²⁾.

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن جميع فلاسفة أوربا في القرنين الثامن والتاسع عشر لم يهتموا التاريخ قط، بل أدخلوه بين المواضيع التي أعملوا فيها رأيهم، وكان لكل منهم وجهته ومنهاجه، فنتشبه وهيجل لهما وجهة نظرهما في التاريخ: أصله، ومكوناته، وكيف كان، وكيف يجب أن يكون، وما الآراء التي أخطأت البشرية حين اعتنتها؟، وما الآراء التي ينبغي للناس أن يعتنقوها حتى يخلصوا تاريخهم من عيوب الماضي؟⁽²³⁾.

ولا شك أن التاريخ بهذا المعنى يتحول إلى علم له أصوله، فما دام الإنسان يعمل فكره في تلك الخبرات البشرية ويصدر فيها أحكامه تشكل له منها علم، فالعلم هو الكشف عن طبيعة الأشياء ثم تصنيفها وتبويبها وإصدار الأحكام عليها⁽²⁴⁾، ولا بد للتاريخ من وثائق يعتمد عليها المؤرخ في إصدار أحكامه، وللوثيقة أيضا زمان ومكان تنتمي إليه، فالمؤرخ من هذا المنطلق وحين يجمع الوثائق ويشكل التاريخ ويفسره يدرك بأن هدف التاريخ هو معرفة

الإنسان بنفسه وهو هدف بالغ الأهمية.

هذا وقد كان في طليعة من ساهم في بلورة المنهج التاريخي وتقنيته مؤرخون ألمان وفرنسيون في القرن الماضي اشتهر منهم خاصة: بيرنهيم (E. Bernheim) بمؤلفه "كتاب حول منهجية البحث التاريخي", وفوستال دو كلانج (Fustel de coulange) صاحب كتاب "المدينة العتيقة", ولانجلوا (Langlois) وسينيوس (Seignobos) صاحبا كتاب "مدخل للدراسات التاريخية" الذي صدر بباريس سنة 1898م⁽²⁵⁾. كما ظهرت بعض المصنفات باللغة العربية في النصف الأول من القرن العشرين منها كتاب الأستاذ أسد رستم والذي يحمل عنوان "مصطلح التاريخ" سنة 1931, وكتاب "منهج البحث التاريخي" لحسن عثمان الذي ظهر بالقاهرة سنة 1943م.

وهؤلاء الباحثين ساهموا في إبراز مكانة التاريخ بين العلوم, واعتبروا أن قيمة التاريخ ترجع إلى أنه يحيطنا علما بأعمال الإنسان في الماضي, وأن المنهج التاريخي يقوم على قواعد محددة وملاحظات دقيقة متعارف عليها من خلال تراكم التجارب والخبرات, ومن خلال التطور العلمي المستمر الذي مس جوانب عديدة في المجتمع, وذلك منذ النهضة الأوروبية الحديثة في القرن السادس عشر إلى الآن.

2- نفي العلمية عنه: على النقيض مما سبق ذكره حول الآراء التي تبنت علمية التاريخ, فهناك رأي آخر ينفي هذه الصفة عنه, ولها أنصار أيضا, منطلقين في ذلك من خلال أدلة وبراهين تنفي عن التاريخ صفة العلمية, وذلك لعدم خضوعه للقوانين العلمية الوضعية التي تحددت معطياتها في القرن التاسع عشر, وبذلك يكون التاريخ دون العلم بكثير لأن مادته غير ثابتة ولا قابلة للتحديد, وبالتالي غياب الاختبار والتجربة في الدراسات التاريخية, وهو ما يمكن أن يصنف التاريخ كفن من الفنون, يعتمد على الأشياء الجمالية دون الضبط بقوانين محددة.

وقد ذهب (وليام جوفنس - W. Gevons)⁽²⁶⁾ وهو من رجال الاقتصاد والمنطق الانجليزي إلى القول بأن التاريخ لا يمكن أن يكون علما لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية للمعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة كما يحدث في العلم الطبيعي, وبذلك لا

يمكن استخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة من دراسته على نحو ما هو موجود بالنسبة لعلوم الطبيعة⁽²⁷⁾. وهو يتوافق في رأيه هذا مع أصحاب المنهج الاستدلالي التجريبي الذين لا يعترفون بعلمية الدراسات الإنسانية والاجتماعية.

وقد جاء الهجوم على علمية التاريخ، بل وعلى الدراسات الإنسانية والاجتماعية بشكل عام من أصحاب المنهجين الأساسيين التجريبي والاستدلالي حيث ذكروا أن هناك معوقات معينة حالت دون أن تتقدم تلك الدراسات مثل التقدم الذي أحرزته العلوم الطبيعية، وقد أرجعوا ذلك إلى مجموعة من المعوقات، ومنها استخدام الدراسات الإنسانية لمفاهيم كيفية غير مبنية على صيغ كمية مثل مفاهيم: الطبقة- المجتمع- الديمقراطية... وكأما هذه الألفاظ بسيطة المعاني يمكن ضبط مدلولاتها ضبطاً يمنع الاختلاف في فهمها، وبالتالي معاملتها معاملة تشبه ما يتعامل به مع بعض الألفاظ والمصطلحات العلمية مثل: الحرارة- الضوء- الكهرباء⁽²⁸⁾.

ومما يبعد بالتاريخ عن صفة العلم، في نظرهم، قيام عنصر المصادفة، ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحرية الإرادة، مما يهدم الجهود الرامية إلى إقامة التاريخ على أسس علمية، على نحو ما يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء وغيرهم. كما أنه من أهم الأدلة التي يستند إليها من ينفون العلمية عن التاريخ أنهم يعتبرون أن الاطراد في الحياة الإنسانية أقل ظهوراً من الاطراد في ظواهر الطبيعة، وظواهر الطبيعة تقع على أنماط يمكن إدراكها، واستخراج القوانين العلمية التي تحكمها، أما الشعوب البشرية فلا يطرد سيرها على مثل هذا المنوال⁽²⁹⁾. ومن ناحية أخرى فإنهم ينطلقون من فكرة أن التاريخ لا يعيد نفسه، ذلك أنه في إمكان علماء الطبيعة أن يعيدوا حدوث الظاهرة المراد بحثها، في الوقت الذي يشاءون في المخابر وفي المعامل، أما الظواهر الإنسانية فإنها كثيراً ما تنفرد بالحدوث مرة واحدة ولا يمكن إعادة تمثيلها.

كما أنه من الأسباب التي تحول دون علمية التاريخ، في نظر من يرون بذلك، من أمثال (بول فاليري - Paul Valéry) صاحب كتاب "نظرات على العالم" أنه ولحد الآن فإننا لم نتجاوز في مجال التاريخ السياسي حد الاعتبارات السلبية والملاحظات المضطربة، فالتاريخ

كما قال: "يسوغ ما نريد ولا يلغن علما بمعناه الدقيق, إذ هو يحتوي على شيء ويورد كل النماذج"⁽³⁰⁾.

ومن ناحية أخرى فقد ظهرت اعتراضات على علمية التاريخ تستند إلى اختلافه في الدراسة عن العلوم التجريبية من حيث أن للإنسان إرادة حرة تمكنه من تغيير المسار السبي للأشياء, وأن التجارب التي تجرى في المخابر على الجماد والنبات والحيوان من المستحيل أن تجرى على الإنسان, وبالتالي فإن قوانين العلوم الطبيعية عامة ومطلقة ولا تتغير بتغير المكان والزمان, وأما الإنسان فحتى لو ضبطنا سلوكه ونشاطه فإن هذا الضبط يكون محصورا في مجال حضارة ومجتمع بعينه.

ومن المعوقات التي تحول دون علمية التاريخ عند أصحاب هذا الاتجاه أن العلم لا يستقيم دون (حتمية - Déterminisme) تجعل ظواهره ضرورية محتومة الوقوع, وليست ممكنة وتقع مصادفة واتفاقا, وهذا بعيد الحدوث في العلوم الإنسانية⁽³¹⁾.

وبنا على ما سبق ذكره حول آراء الفريقين والجدل القائم بينهما حول علمية التاريخ من عدمها, فقد ظهر هناك فريق ثالث حاول الجمع والتوفيق بين الاتجاهين وشكل ما يسمى با مولة التوفيقية.

علمية التاريخ والرؤية الفنية للحادثة التاريخية: يرى أصحاب النظرة التوفيقية أن التاريخ يجمع بين المادة العلمية والتصور الأدبي فكلاهما يكمل الآخر, فالحوادث الماضية تحتاج إلى براعة الكاتب حتى تبرز في الصورة اللاتقة بها, وتحتاج من الباحث أن يتوخى في دراسته الحقيقة, وأن يؤسس بحثه على أمور منطقية علمية بعيدة عن هوى النفس.

وقد تكلم رجال الأدب عن التاريخ وذكروا أنه سواء أكان التاريخ علما أم لم يكن, فهو فن من الفنون, وأن العلم لا يمكنه أن يعطينا سوى العظام المعروفة اليابسة, وأنه لا بد من الاستعانة بالخيال لكي تنشر تلك العظام وتبعث فيها الحياة, فمثلا لا يستطيع العالم الطبيعي أن يفسر لنا حريق موسكو في عهد نابليون بونابرت في سنة 1812م, إلا على أساس قوانين الاشتعال, ولا بد من تدخل المؤرخ لكي يشرح الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التي أدت إلى ذلك الحريق⁽³²⁾. ولذلك فإن كل من العالم الطبيعي والمؤرخ يشرح

الحادثة التاريخية بطريقته ويعطينا تفسيراً للأشياء الغامضة كل حسب تخصصه، فكلاهما يكمل الآخر، وكلاهما ضروري لتقدم المعرفة الإنسانية.

إن مادة التاريخ تعكس حياة الأفراد والأمم، فهو من أكثر العلوم حاجة إلى الموضوعية العلمية، ومن أكثر الاختصاصات التصاقاً بالوعي والشعور الذي تعكسه حاجتنا وإمكاناتنا ومن جهة أخرى فهو يرتبط بالأدب، ولكنه لا يتمتع بما يتمتع به الأدب من حرية، وهذا ما أكده الأستاذ (تريفليان - G.M. Trevelian) بقوله: " إن التاريخ ليس له، ولم يكن له قط ما للأدب الخالص من حرية أدبية، بل لا بد له أن يكون خادماً للحقيقة... وأن لا يستمد أخباره من الخيال كما هي الحال في الشعر والقصاص. بل يجب أن تكون قائمة على المنهج العلمي القاسي الذي يقصد به إظهار حقيقة الماضي"⁽³³⁾.

ثم إن التاريخ باعتباره علم فإنه يهدف إلى التعرف على الأحداث وإيجاد تفسيرات لها في مجالات المعرفة وأوجه النشاط الإنساني، فهو اختصاص له قواعده وطرقه، وهو ينفرد من بين العلوم الأخرى بسعة الموضوعات العلمية التي يجب على الباحث في التاريخ أن يلم بها أو يكون على دراية أولية بها. كما أنه في نفس الوقت يحتاج إلى توضيح لهذه الأحداث من خلال إتباعه لأسلوب فني يبرز الصورة الحقيقية أو القرينة من الحقيقة من خلال الوصف، وهذا لا يتأتى إلا بالمزاوجة بين الحقيقة العلمية والصورة الفنية والأدبية في وصف الوقائع.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع فقد كنا أمام إشكالية مطروحة للمناقشة والجدال منذ أواسط القرن التاسع عشر إلى الآن، وتتمحور حول إثبات العلمية للتاريخ أو نفيها عنه واعتباره فناً، أو المزاوجة بين العلمية والفن، وقد خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن أن نبرزها في النقاط التالية:

1- لقد انعكس التطور الحاصل في مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية، وخاصة على التاريخ، حتى أصبحت دراسة التاريخ تقوم على جمع الكثير من الوقائع التاريخية ومقارنتها ونقدها وتحليلها، ومحاولة الوصول من خلالها إلى أحكام كلية، وهو الشيء نفسه الذي يحدث في دراسة العلوم الطبيعية من خلال إتباع المنهج

التجريبي. ومن هذا المنطلق اعتبر التاريخ علما من العلوم له مذهبه وطريقته التي تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة الثابتة والمؤكدة نسبيا حسب توفر المادة.

2- أما ما خلصنا إليه ثانيا فإنه ينحصر فيما جاء به بعض الباحثين في نفي العلمية عن التاريخ, واعتباره دون العلم, إذ أن التاريخ لا يمكن أن يكون علما, وهذا لأنه يعجز عن إخضاع الأحداث التاريخية للمعاينة والمشاهدة والفحص والتجربة, وهي من أساسيات المنهج التجريبي, ولذلك فانتفاؤها ينفي صفة العلمية عن التاريخ, وهو ما ذهب إليه خير الاقتصاد الإنجليزي (وليم جوفونس), وبالتالي إدراج التاريخ ضمن إطار الفنون التي لا ترقى إلى مستوى العلوم التجريبية, أو التي تعتمد على المنهج الاستدلالي.

3- أما النقطة الثالثة التي خلصنا إليها فهي الوسطية بين الاتجاهين والمزاوجة بينهما من خلال الجمع بين علمية التاريخ واعتباره فنا, أي تطبيق المنهج العلمي في الوصول إلى الحقيقة التاريخية, وذلك بوسائل علمية تنسجم مع البحث في المادة التاريخية ذات الطابع الإنساني, وفي نفس الوقت تكون مصاغة بأسلوب أدبي فني يشكل تدوينا قصصيا لمجموع شؤون البشرية, وعرضا شاملا لأحوالها في الماضي.

الهوامش:

- (1) سعيدوي ناصر الدين, أساسيات منهجية التاريخ, الجزائر, دار القصة للنشر, 2000, ص 07.
- (2) الدسوقي عاصم, البحث في التاريخ- قضايا المنهج والإشكالات-, لبنان, دار الجيل- بيروت 1991, ص 07.
- (3) العظمة عزيز, الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية- مقدمة في أصول صناعة التاريخ العربي-, ط1, لبنان, دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت, 1983.
- (4) حسن عثمان, منهج البحث التاريخي, ط 8, القاهرة, دار المعارف, 2000, ص 11.
- (5) سعيدوي, المرجع السابق, ص 12.
- (6) حسن عثمان, المرجع السابق, ص 13.
- (7) الدسوقي المرجع السابق, ص 10.
- (8) المرجع نفسه, ص 99.
- (9) نفسه, ص 99.
- (10) ألان. ج. ويدجري, التاريخ.. وكيف يفسرونه -من كونفوشيوس إلى توينبي, تر: عبد العزيز توفيق جاويد, ج 1, ط 2, القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1996, ص 25.
- (11) أسد رستم, مصطلح التاريخ, ط 3, لبنان, المطبعة العصرية للطباعة والنشر, ص أ.
- (12) سعيدوي, المرجع السابق, ص 08.
- (13) أسد رستم, المرجع السابق, ص ب.
- (14) سعيدوي, المرجع السابق, ص 09.
- (15) أسد رستم, المرجع السابق, ص ب.
- (16) المرجع نفسه, ص ب.
- (17) تعتبر رسالة "جان مايون" في الدبلوماسية (سنة 1681) هي فاتحة البحث العلمي في مجال المخطوطات, أنظر: أسد رستم, المرجع السابق, ص ج.
- (18) سعيدوي, المرجع السابق, ص 09.
- (19) نفسه, ص 10.
- (20) حسن عثمان, المرجع السابق, ص 17.
- (21) نفسه, ص 17.
- (22) ويدجري, المرجع السابق, ص 17.

- (23) المرجع نفسه, ص14.
- (24) ويدجري, المرجع السابق, ص15.
- (25) سعيدوني, المرجع السابق, ص11.
- (26) وليام ستانلي جوفونس(1835- 1882) من رجال الاقتصاد والمنطق, درس في جامعة لندن, وعلم بما بعض الوقت, وله عدة كتب منها: "نظرية الاقتصاد السياسي" "أصول العلم". وامتاز بعمق التفكير, انظر: حسن عثمان, المرجع السابق, ص16.
- (27) الدسوقي, المرجع السابق, ص30.
- (28) المرجع نفسه, ص30.
- (29) نفسه, ص30.
- (30) سعيدوني, المرجع السابق, ص31.
- (31) الدسوقي, المرجع السابق, ص32.
- (32) حسن عثمان, المرجع السابق, ص17. نقلا عن:
- (33) Fling.F.M: The Writing of History; An Introduction to Historical Method. (33) سعيدوني, المرجع السابق, ص10.